

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور ،

قرر مجلس قيادة الثورة اصدار القانون الاتي :

رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠١

قانون

التعديل الاول لقانون حماية وتحسين البيئة

الرقم ب (٣) لسنة ١٩٩٧

المادة - ١ -

يلغى نص البند (اولا) من المادة (٤) من قانون حماية وتحسين البيئة الرقم ب (٣) لسنة ١٩٩٧ ، ويحل محله ما يأتي :

اولا - يتالف المجلس من :

- ١ - وزير الصحة - رئيسا .
- ٢ - وكيل وزارة الداخلية - ممثلا عن الوزارة ونائبا للرئيس .
- ٣ - مدير عام الدائرة - عضوا ومقررا .
- ٤ - ممثل عن كل من الجهات الاتية ، عضوا ، على ان يكون بمستوى مدير عام في الاقل ومن دائرة او جهة ذات علاقة بحماية البيئة وتحسينها ومن ذوي الخبرة في هذا المجال .
- ١ - حزب البعث العربي الاشتراكي .
- ب - المجلس الوطني .
- ج - وزارة الصحة .
- د - وزارة الاعلام .
- هـ - وزارة الري .
- و - وزارة الزراعة .
- ز - وزارة الصناعة والمعادن .
- ح - وزارة النفط .
- ط - وزارة الخارجية .
- ي - وزارة التربية .
- ك - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

ل - هيئة التخطيط .

م - امانة بغداد .

ن - مديرية الامن العام / دائرة الامن البيئي .

٥ - اعضاء من الخبراء المختصين في حماية البيئة وتحسينها لا يزيد عددهم على (٤) اربعة تتم تسميتهم من مجلس الوزراء بترشيح من رئيس المجلس .

المادة - ٢ -

يلغى نص البند (اولا) من المادة (٦) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

اولا - يمارس المجلس تحقيقا لاهدافه ما يأتي :

- ١ - اقتراح السياسة العامة لحماية البيئة من التلوث والعمل على تحسين نوعيتها وتعرض على مجلس الوزراء للمصادقة عليها .
- ٢ - اقرار الخطط المروضة عليه من الدائرة ومجالس المحافظات .
- ٣ - اقرار المحددات والمستويات الخاصة بنوعية البيئة .
- ٤ - النظر في القضايا والمشاكل البيئية المروضة عليه واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- ٥ - التنسيق بين نشاطات الجهات المعنية بحماية البيئة وتحسينها ومتابعة تقويم اعمالها .
- ٦ - اتخاذ القرار في التوصيات التي تقدم بها الدائرة او مجالس المحافظات بايقاف العمل او الغلق المؤقت او الدائم للمنشآت او المعامل او الاقسام او الوحدات او اي نشاط ذي تأثير ملوث للبيئة او مخالف لشروط ومستلزمات الصحة والسلامة المهنية .
- ٧ - ابداء الراي في العلاقات العربية والاقليمية والدولية للعراق في مجالات حماية البيئة وتحسينها .
- ٨ - اقتراح انضمام العراق الى الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات العربية والاقليمية والدولية المتعلقة بالبيئة .

١- اقرار منح المكافآت والجوائز التشجيعية للجهات والافراد الذين يقدمون جهودا متميزة في مجالات حماية البيئة وتحسينها وفق قواعد يضعها المجلس لهذا الغرض .

١٠- اقتراح الميزانية المروضة عليه من الدائرة .

١١- اقتراح استعدادات اقسام البيئة في الوزارات والجهات ذات العلاقة التي لها نشاطات مؤثرة على البيئة .

المادة - ٦ -

يلقى نص المادة (١٢) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

المادة - ١٢ -

اولا - تمارس الدائرة ما يأتي :

١ - وضع الخطط السنوية والتوسطة وبعيدة المدى لحماية البيئة وتحسينها وعرضها على المجلس لاقرارها .

٢ - اقتراح المبادرات والضوابط للوثائق البيئية ومراقبة سلامة تنفيذها وعرضها على المجلس لاقرارها .

٣ - دراسة المشاكل البيئية واقتراح الحلول لمعالجتها بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٤ - متابعة الاستخدامات القائمة والمقترحة للموارد الطبيعية وترشيدها ضمن سياسة الدولة بما يحقق عدم الاضرار بالبيئة ، بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٥ - متابعة سلامة البيئة والعاملين وتحسينها من خلال اجراء الفحوص المتعلقة بالموثبات البيئية وصحة العاملين والعوامل المؤثرة في سلامة البيئة وتحسينها بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٦ - اجراء المسوحات البيئية بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٧ - دراسة صلاحية مواقع المشاريع من الناحية البيئية ووضع الضوابط لهذه المواقع والتنسيق مع الدوائر التخطيطية لهذا الغرض .

٨ - اعداد وتشجيع الدراسات والبحوث الخاصة بحماية البيئة وتحسينها ونشرها .

١٠- اقتراح استحداث اقسام البيئة في الوزارات والجهات ذات العلاقة التي لها نشاطات مؤثرة على البيئة .

المادة - ٣ -

يلقى نص المادة (٨) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

المادة - ٨ -

يتولى المجلس تحديد تشكيل مجلس المحافظة حسب طبيعته وخصوصية العمل البيئي في كل محافظة ، على ان يضم في عضويته ممثلا عن حزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس الشعب المحلي في المحافظة .

المادة - ٤ -

يلقى نص الفقرة (٤) من البند (اولا) من المادة (١٠) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

٤ - النظر في الامور المتعلقة بحماية البيئة وتحسينها واتخاذ القرارات بايقاف العمل او الفلق المؤقت لمدة لا تزيد على (٦) سنة اشهر للمنشآت او المعامل او الاقسام او الوحدات او اي نشاط ذي تأثير ملوث للبيئة او مخالف لشروط ومستلزمات الصحة والسلامة المهنية وتقديم التوصيات الى المجلس في الحالات التي تتطلب الفلق الدائم لاي مصدر ملوث للبيئة او مخالف لشروط ومستلزمات الصحة والسلامة المهنية .

المادة - ٥ -

يلقى نص المادة (١١) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

المادة - ١١ -

اولا - تؤسس بموجب هذا القانون دائرة تسمى (دائرة حماية وتحسين البيئة) ترتبط بالمجلس .

٢٢- العمل على توفير بيئة عمل صحية وتأمين صحة وسلامة العاملين في المنشآت الاقتصادية كافة وتحديد طبيعة المخاطر والعدوى لكل مهنة من المهن وفق صيغ علمية للحد من حوادث واصابات العمل والأمراض المهنية .

٢٣- اتخاذ الوسائل اللازمة لحماية الانسان والبيئة من مخاطر الاشعاع المؤين .

٢٤- اعداد الميزانية العامة للدائرة وعرضها على المجلس .

٢٥- متابعة تنفيذ قرار المجلس .

ثانيا - يكون مدير عام الدائرة (المعتمد الوطني) تجاه المنظمات العربية والاقليمية والدولية في مجالات حماية البيئة وتحسينها .

ثالثا - للدائرة ان تطلب من اية جهة معنية البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطها في مجالات حماية البيئة وتحسينها وفق الضوابط المعتمدة .

رابعا - لمدير عام الدائرة او من يخوله ان يتلذز اية منشأة او معمل او جهة او مصدر ذي تأثير ملوث للبيئة او مخالف لشروط ومستلزمات الصحة والسلامة المهنية لازالة العامل المؤثر خلال (١٠) عشرة ايام من تاريخ التبليغ بالانذار ، وفي حالة عدم الامتثال للانذار فللمدير العام ايقاف العمل او الفلق المؤقت للمصدر الملوث او المخالف لشروط ومستلزمات الصحة والسلامة المهنية مدة لا تزيد على (٣٠) ثلاثين يوما ، وله ان يرفع الى المجلس توصية بالفلق الدائم .

خامسا - لمدير عام الدائرة صلاحيات تعيين الملاكات وفق الحاجة .

سادسا - لمدير عام الدائرة صلاحية التعاقد مع الاشخاص الطبيعية والمنوية المختصة للمساهمة في حل المشاكل البيئية .

المادة - ٧ -

يلغى نص المادة (١٤) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

٩ - تحديد المواضيع البيئية التي يمكن هوستها من الباحثين وطلبة الدراسات العليا في الجامعات والمؤسسات العلمية والتعاقد على اجرائها .

١٠- التنسيق والتعاون مع مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشأن استحداث مراكز بحوث بيئية او دراسات اولية او عليا في مجالات البيئة .

١١- العمل على نشر الوعي البيئي .

١٢- اقامة وتشجيع الندوات والدورات التدريبية والتأهيلية الخاصة بحماية البيئة وتحسينها .

١٣- متابعة النشاط العربي والاقليمي والدولي في مجالات حماية البيئة وتحسينها واقتراح اتفاقيات التعاون في هذا المجال وعرضها على المجلس لاتخاذ القرار بشأنها .

١٤- التنسيق مع التشكيلات البيئية في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وطلب البيانات والمعلومات .

١٥- متابعة تنفيذ خطط مديريات حماية وتحسين البيئة في المحافظات .

١٦- ابداء الرأي للمجلس بشأن قرارات وتوصيات مجالس المحافظات .

١٧- اعداد تقرير سنوي عن حالة البيئة .

١٨- دراسة وقرارات تقارير ال اثر البيئي التي تقدمها الجهات المسؤولة عن المشاريع المراد اقامتها والقائمة حاليا .

١٩- العمل على حماية الطبيعة واتشاء المحميات البيئية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٢٠- بناء قواعد معلومات بيئية وادامتها .

٢١- اعتماد المكاتب والجهات الاستشارية والمختبرات لاجراء الدراسات والتحليل والقياسات في مجالات حماية البيئة وتحسينها .

المادة - ١٤ -

أولا - تستحدث في كل محافظة مديرية لحماية وتحسين البيئة ترتبط اداريا وبنيا بدائرة حماية وتحسين البيئة .

ثانيا - يحدد المجلس مهام المديرية وتشكيلاتها .

المادة - ٨ -

يلغى نص المادة (١٥) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

المادة - ١٥ -

أولا - يكون للدائرة نظام خاص للجوائز والاعزاز .

ثانيا - يحدد المجلس الاجور التي تستوفيهما الدائرة لقاء الخدمات التي تقدمها الى الجهات

المنية بالبيئة في القطاع الاشتراكي والمخطط والتعاوني والخاص .

المادة - ٩ -

يلغى نص المادة (١٧) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

المادة - ١٧ -

تخضع جميع النشاطات المؤثرة على البيئة للرقابة البيئية وعلى الجهة المسؤولة عن هذه النشاطات ابداء التسهيلات اللازمة لفرق الرقابة البيئية للقيام بواجباتها للتأكد من سلامة البيئة والعاملين .

المادة - ١٠ -

يضاف ما يأتي الى المادة (١٩) من القانون ويكونان البندين (سابعا و ثامنا) لها :

سابعا - تملك او استخدام او تصنيع او تخزين او اعارة او نقل او بيع او شراء او استيراد او تصدير او حيازة او القيام بأي تصرف كان بمصادر الاشعاع دون اجازة الدائرة .

ثامنا - تشغيل النشاطات الاقتصادية كافة دون استحصال الموافقات الخاصة بتأمين متطلبات سلامة بيئة العمل وصحة وسلامة العاملين .

المادة - ١١ -

يلغى نص المادة (٢٠) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

المادة - ٢٠ -

مع عدم الاخلال بآلية عقوبة أشد ينص عليها القانون ، يعاقب المخالف لاحكام المادة (١٩) من هذا القانون بالحبس أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار ولا تزيد على (٢٥٠٠٠٠) مئتين وخمسين ألف دينار .

المادة - ١٢ -

يلغى نص للبند (اولا) من المادة (٢١) من القانون ، ويحل محله ما يأتي :

أولا - ١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار ولا تزيد على (٢٥٠٠٠٠) مئتين وخمسين ألف دينار شهريا كل من خالف احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والبيانات الصادرة بموجبه حتى ازالة المخالفة .

٢ - في حالة تكرار ارتكاب المخالفة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن (٣) ثلاثة أشهر ولا تزيد على (٦) ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠) مئة ألف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار .

٣ - توزع الايرادات المتحققة مع مبالغ الغرامات المستحصلة بموجب الفقرة (١) من هذا البند وفق النسبتين الاتيتين :

١ - نسبة (٥٠ ٪) خمسين من المدة تضاف الى مجموع الاجور التي تستوفيهما الدائرة ومديريات حماية وتحسين البيئة فسي المحافظات والتي توزع بموجب نظام الحوافز والاعزاز الخاص بالدائرة .

ب - نسبة (٥٠ ٪) خمسين من المدة ايرادا نهائيا للخزينة العامة .

المادة - ١٣ -

لا يعمل بأي نص يتعارض واحكام هذا القانون .

المادة - ١٤ -

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

الاسباب الموجبة

لغرض تشديد العقوبات وللحد من التلوث البيئي
وبهدف تعزيز دور الاجهزة التنفيذية في تطبيق القرارات
البيئية ومتابعة الاجراءات الكفيلة بحماية البيئة
وتحسينها وتعزيز الحيادية في اتخاذ القرارات ولإعادة
النظر في ارتباط دائرة حماية وتحسين البيئة بما يعزز
دورها في تنفيذ القرارات البيئية وتوفير الدعم المادي
للمعاملين في القطاع البيئي ،

شرع هذا القانون .